

الاستثمار في البنى التحتية بين متطلبات التنمية وبدائل التمويل تجارب دولية مختارة

Investing in infrastructure between development requirements and financing alternatives Selected international experiences

الطيب عباو¹، يوسف رشيد²¹ طالب دكتوراه، مخبر Poindex، جامعة تلمسان، ababoutayeb@hotmail.com² أستاذ تعليم عالي، مخبر Poindex، جامعة مستغانم، youcefi20022002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/30

تاريخ القبول: 2020/11/19

تاريخ النشر: 2020/12/29

ملخص:

عان الاقتصاد الجزائري من عدة أزمات اقتصادية واختلالات هيكلية بداية من مطلع الثمانينات إلى يومنا هذا، كان سببها الرئيسي هو الانخفاض في سعر البترول المورد الأساسي للسياسات الاقتصادية والبرامج التنموية، والاستثمار في البنى التحتية من أكبر البرامج تضررا لانقطاع تمويلها من فترة إلى أخرى حيث يشكل الاستثمار في البنى التحتية أحد الدعائم الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وهي ركن أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح من الضروري بمكان التفكير في بدائل تمويل أخرى وتنويع مصادرها وعدم الاقتصار فقط الميزانية العمومية و صيغ التمويل التقليدية أو الغير التقليدية بل التوجه بأكثر فعالية وجدية نحو الآليات الحديث كصيغ الشراكة بين القطاع العام والخاص على غرار نظام "BOT" بيناء تشغيل تسليم.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، البنى التحتية، متطلبات التنمية، بدائل التمويل.

Abstract :

The Algerian economy has suffered from several economic crises and structural imbalances from the beginning of the eighties to the present day.

The main reason for which was the decrease in the price of petroleum, is economic policies and development programs. In addition, investment in the infrastructure is one of the programs most affected by the disruption of its financing, from one period to another, as investment in Infrastructure is one of the main pillars of advancing economic growth. However, rather to move more effectively and seriously towards modern mechanisms as formulas. Public-private partnership similar to the "BOT" system, building delivery.

Keywords: Investment, infrastructure, development, financing alternatives.

1. مقدمة:

واجه الاقتصاد الجزائري على مدى الخمسة عقود الماضية عدة أزمات اقتصادية واختلالات هيكلية بداية من مطلع الثمانينات إلى يومنا هذا، كان سببها الرئيسي هو الانخفاض في سعر البترول المورد الأساسي للسياسات الاقتصادية و البرامج التنموية، وكان الاستثمار في البنى التحتية من أكبر البرامج تضررا لانقطاع تمويلها من فترة إلى أخرى، حيث يشكل الاستثمار في البنى التحتية أحد الدعائم الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وهي ركن أساسي في التنمية الاقتصادي والاجتماعية لما تقدمه من ربط محكم بين الموارد الاقتصادية والوحدات الانتاجية من جهة وبين وحدات الانتاج والأسواق من جهة أخرى مما يساهم في توسع النشاط الاقتصادي وتنوعه وتنشيط حركة التجارة والتبادل، وبالنظر إلى أهمية هذه الأخيرة فإن دول العالم أولتها أهمية كبيرة، إلا أن مشروعات البنى التحتية كانت تمثل عبئا ماليا على الدول خاصة النامية منها، فمهمة بناء وتشغيل مشروع بنى تحتية يبقى على عاتق الحكومة التي تموله من الخزينة العامة ومصادر التمويل العمومي، فكان من الضروري بمكان التفكير في بدائل تمويل أخرى من أهمها اللجوء إلى مشاركة القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي بمختلف صيغ الخصخصة على غرار عقود نظام BOT بيناء تشغيل تسليم، أو في إطار التمويل الغير التقليدي على العموم.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن أن يصبح القطاع الخاص شريك حقيقي وبديل فعال لتمويل مشاريع البنى التحتية لبلوغ متطلبات التنمية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الاشكالية قسمنا موضوع البحث إلى ثلاثة محاور أساسية هي:

- مفاهيم أساسية حول البنى التحتية والاستثمار؛
- مصادر وبدائل تمويل الاستثمار في البنى التحتية؛
- تجربة الجزائر واهم التجارب الدولية في تمويل مشروعات البنى التحتية.

2. مفاهيم أساسية حول البنى التحتية والاستثمار:

تشمل مشروعات البنى التحتية على مختلف المجالات الحيوية للقاعدة الاقتصادية في البلد وتدخل ضمنها قطاع الكهرباء والطاقة والغاز، الاتصالات السلكية واللاسلكية، نشاطات الري ومعالجة المياه

والتزويد بها، مشاريع النقل، الصرف الصحي، مشاريع الإنشاءات والبناء كبناء السكنات والمراكز الاجتماعية، التعليم والصحة، المنشآت القاعدية الكبرى كتنشيد الطرق وبناء الجسور قطاع النقل من بناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية.

1.2 مفهوم البنى التحتية:

يرجع أصل كلمة البنى التحتية إلى ترجمتها عن اللغة اللاتينية *infrastructure* وهي كلمة مجزئة إلى قسمين *infra* تعني تحت أو دون، و *structure* بنية أو هيكل وبجمعها تنطق بنية تحتية استعملت في فرنسا عام 1875 وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1887 واستخدمت في المجال العسكري لأول مرة عام 1940 إثر تشكيل حلف الناتو ثم بدأ هذا المفهوم يتطور مدنيا بحلول عام 1970 ليزداد النقاش حوله ابتداء من عام 1980 بالو.م.أ، على خلفية فشل مشاريع الأشغال العمومية وسوء استغلالها وصيانتها فاقترح البرلمان الأمريكي تعريفا لها إلى جانب الأشغال العمومية حيث عرفهما على أنهما "النظامين الخاصين بعمل الطرقات والشوارع وموانئ النقل الجماعي، المطارات، قنوات التزويد بالمياه، تسيير المياه القدرة المستعملة، قنوات الصرف الصحي، قنوات معالجة النفايات الصلبة، توليد الكهرباء، تحويل شبكة الاتصالات وقنوات صرف النفايات الخطرة. وهذا النظام لا يشمل فقط على إنشاء الهياكل بل يتعلق أيضا بالاستغلال من تسيير وسياسات التطوير ويسهل تنقل الأفراد والتزويد بالماء الصالح للشرب، التخلص السليم من النفايات، التزويد بالطاقة وتوزيع ونشر المعلومة في أوساط المجتمع".

عرفها تقرير البنك العالمي على أنها " رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة في مجال الطرق والنقل والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي وقطاع الأعمال " (البنك الدولي، جوان 1994)، وعرفها آخرون على أنها "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة وتشكيل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكات ومحطات توليد الكهرباء وشبكات وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها بالإضافة إلى الخدمات الصحية" (علي.محمدعلي، 2010، صفحة 115). ويطلق مصطلح

البنية التحتية على كل ما هو متعلق بالهياكل والنظم والعلاقات والمهارات التي تساعد المؤسسات والمنشآت على إنجاز أهدافها، فالبنية التحتية هي مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطار دعم هيكلية (المجلس الاقتصادي للتنمية. إعمار، 2008).

من التعريف السابقة يمكن استنباط ثلاثة خصائص أساسية للبنى التحتية هي:

✓ الثبات: وهي خاصية تتميز بها البنى التحتية من وجهة تقدير رأس المال العام الذي يهدف دوماً

إلى تحقيق المصلحة العامة عكس رأس المال الخاص الذي يستقطبه الربح أينما كان؛

✓ غير قابلة للتجزئة: يرجع هذا للقيمة الكبيرة لرؤوس الأموال العمومية وتكلفة الفصل بينها؛

✓ غير قابلة للإحلال: هذا راجع إلى تكلفة عمليات الإحلال لمبالغ ضخمة ربما تضاهي قيمة

الأصل نفسه (نسمن. فطيمة، 06 سبتمبر 2016، صفحة 118).

تكمُن أهمية مشاريع البنى التحتية في التسهيلات التي توفرها للنشاط الاقتصادي من خلال

مخرجاتها من الخدمات المتنوعة، حيث يشترط توفرها بشكل أساسي لقيام ونجاح المشروعات الاقتصادية أو

الرفع من إنتاجيتها، ويرى 'سينغر' بأن أهمية البنى التحتية بأنها مصدر وأساس لتدفق الأنشطة الاقتصادية

في الدول المتقدمة، وتزداد أهميتها بكونها تستميل النمو برفع عائدات الاستثمار في قطاعات الانتاج المباشر

مما يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على العموم (علي. محمدعلي، 2010، صفحة 118).

وتصنف البنى التحتية إلى نوعان رئيسيين:

- البنية الأساسية الاقتصادية: وتشمل الهياكل الهندسية والمعدات والمرافق الطويلة الأجل التي توفر

خدمات تستخدم في القطاعات الانتاجية وما يستخدمه العائلات، تتعدد إلى ثلاثة أشكال

(القطاوي، 2019/09/22):

✓ المرافق العامة: كتوصيل الكهرباء والغاز والتزود بالمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

✓ الأشغال العامة: كالسدود وقنوات الري وشق الطرقات قطاعات النقل الأخرى: كالسكك

الحديدية والنقل الحضري الموانئ والمطارات.

- البنى الأساسية الاجتماعية: وتشمل على هياكل التعليم والرعاية الصحية، ومختلف الهياكل الاجتماعية المشابهة.
- كما قسم المشرع الجزائري البنى التحتية إلى أربعة أقسام أساسية هي (عبد القادر قديد، 2012، صفحة 3):
- البنى التحتية الإدارية: وتشتمل على الاستثمارات غير المنقولة مثل مباني الإدارات المركزية الوزارات والهيئات الإدارية المختلفة؛
- البنى التحتية الاقتصادية: وهي الجزء الأكبر من مجموع البنى التحتية الوطنية هي تشمل على السكك الحديدية الاتصالات والطرق وغيرها من المنشآت القاعدية؛
- البنى التحتية التعليمية: وهي المتعلقة بالتعليم والتكوين ومباني التعليم العالي والبحث العلمي كالجامعات والمؤسسات البحثية والتعليمية؛
- البنى التحتية الاجتماعية والثقافية: وهي مختلف الهياكل والمباني والتجهيزات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية على غرار هياكل الصحة والرياضية والثقافية.

2.2 مفهوم الاستثمار في البنى التحتية:

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره "توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك أن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان وعند تأجيل الانتفاع من هذه المورد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار" (عبودكنجو، 2006، صفحة 6)، و "هو عملية تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تحقق على مدار فترات زمنية مقبلة" (أحمد.لطفي، 2006، صفحة 17)

أما من وجهة نظر الاقتصاد القومي يعرف الاستثمار بأنه "تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية" (علي.لطفي، 1973، صفحة 177)، أو بأنه "استخدام جزء من الموارد المتاحة لدى المجتمع لتكوين رأس المال العيني- سواء كان هذا التكوين للإحلال أو التوسع أو

لإنشاء وحدات جديدة- الذي يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى" (قاسم.النعيمي، 2005، صفحة 21).

فالاستثمار في البنى التحتية هو ذلك الاتفاق الذي يخصص لإنجاز مشاريع البنى التحتية وتكوين رأس مال عيني جديدة أو توسيعه لإقامة مرفق عام يقدم خدمات اقتصادية أو اجتماعية ويمكن أن يكون صاحب المشروع شخصا عموميا أو خاصا أو الاثنين معا بطرق متعددة كالامتياز أو الشراكة.

3. مصادر وبدائل تمويل الاستثمار في البنى التحتية:

يمكن تصنيف مصادر تمويل الاستثمار في البنى التحتية إلى صنفين أساسين الصنف الأول تقليدي عمومي وغير تقليدي الفاعل الأساسي فيه هو الدولة من خلال ميزانيتها العامة وما تخصصه من نفقات التجهيز والاستثمار، أما الصنف الثاني الحديث وهو الصنف الذي بدأت كثير من الدول إتباع نهجه وهو يستخدم أدوات غير تقليدية كمشاركة القطاع الخاص في بناء وتشغيل مشروعات البنى التحتية.

1.3 التمويل التقليدي للاستثمار في البنى التحتية:

اقتصرت تمويل مشاريع البنى التحتية لعقود من الزمن على الاستثمار العمومي وتمويله من النفقات العامة بالاعتماد إما على الميزانية العامة أو القروض الحكومية، حيث أن الفكر السائد هو أن الاستثمار في البنى التحتية من مسؤولية الدولة وحدها، وينقسم هذا التمويل إلى قسمين داخلي وخارجي.

1.1.3 التمويل العمومي الداخلي:

يتحقق التمويل العمومي الداخلي في تحصيل الإيرادات العامة التي يقصد بها "كأداة مالية وهي مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي" (سوزي.عدي.ناشد، 2008، صفحة 87)، وتمثل المصادر المختلفة الإيرادات العامة أساس في الضرائب والرسوم، القروض العامة الداخلية و إيرادات الدولة من ممتلكاتها، الإصدار النقدي، الهبات والهدايا والمنح والإعانات الأجنبية.

- التمويل عن طريق الضرائب والرسوم: تمثل الضرائب والرسوم أهم صورة من صور الإيراد العامة وهي "مبالغ تجب جبرا وبصورة نهائية من المكلفين بما تدخل في إطار الواردات السيادية للدولة" وهذه هي الرسوم المباشرة، أما الرسوم أو الضرائب الغير مباشرة فهي "تدخل في إطار الواردات الاقتصادية لقاء

خدمة تؤديها الدولة، أي خدمة، حتى ولو كانت لقاء تكريس الأمن وإتاحة المجال بسلام أمام تحقق
المداخل وتوفر الأرباح" (فوزي.عطوي، 2003، صفحة 24).

- **الاقتراض العام الداخلي:** ينشأ القرض العام نتيجة زيادات نفقات الدولة عن إيراداتها في الميزانية
فتلجأ الدول إلى الاقتراض لسد هذا العجز في ميزانيتها، فالقرض هو " مبلغ من المال تستدينه الدولة
من المقترضين لفترة محددة أو غير محددة وتستعين بمصيلته في تغطية بعض أنواع النفقات"
(ابراهيم.أيوب، 2002، صفحة 266). وللقرض العام تاريخ استحقاق وفائد تدفع خلال مدة
القرض، وينقسم القرض العام الداخلي إلى قسمين (سوزي.عدي.ناشد، 2008، صفحة 89):

✓ **القروض الإجبارية:** وهي القروض التي تلجأ فيها الدولة إلى إجبار الأفراد على التنازل عن جزء
من دخولهم لفترة معينة مع التزام الدولة بعد انتهاء هذه الفترة برد هذا الجزء إلى الأفراد وقد تعفى
الدولة نفسها بموجب سلطتها من دفع فائدة على هذا القرض؛

✓ **القروض الاختيارية:** لا تقوم على عنصر الإجبار، حيث تعرض الدولة على الأفراد اقراضها
مبالغ معينة لمواجهة بعض الانفاق العام، من خلال إصدار سندات حكومية وطرحها في السوق.

- **الإصدار النقدي:** قد تلجأ الدولة لتمويل نفقاتها عن طريق طبع ما تحتاج إليه من أوراق نقدية ويتفرع
على نوعين:

✓ **الإصدار النقدي المباشر:** يقدم البنك المركزي قروض لتغطية عجزها بالمقابل يصدر كتلة نقدية
جديدة معادلة في الاقتصاد، وهذه الطريقة تشمل على مخاطر عديدة على رأسها التضخم وارتفاع
الاسعار؛

✓ **الإصدار النقدي الغير مباشر:** ويقصد به إصدار الأوراق المالية المتمثلة في سندات الخزينة
القصيرة بأنواعها الثلاثة قصيرة متوسطة وطويلة الأجل ويمكن تداولها في السوق المالي حيث
تقترض الحكومة بواسطتها مبالغ مالية من البنوك الخاصة مقابل فوائد وأجال محددة
(ابراهيم.أيوب، 2002، صفحة 266).

2.1.3 التمويل الخارجي:

- يمكن تقسيم التمويل الخارجي وفق تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الذي جاء به " Krugman Paul " و " Obstfeld Mauric " حيث يصنفان تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى خمسة "05" أقسام مرتبة من تدفقات مديونية إلى تدفقات خاصة كما يلي:(Obstfld.Maurice, 2001)
- **التمويل بالسندات:** تقوم الدول النامية في بعض الحالات ببيع السندات لمعاملين خواص أجنب، هذا التمويل كان سائداً قبل عام 1914 وبين الحربين العالميتين الأولى والثانية (1918- 1939)، ثم تجدد بعد 1990 من طرف عدد من الدول النامية الباحثة عن تحرير وتحديث أسواقها المالية.
 - **التمويل البنكي:** من بداية 1970 ونهاية 1980 حصلت الدول النامية على فرص الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية، حيث مثَّل هذا الشكل في سنة 1970 في مجموع ربع "1/4" التمويل الخارجي لهذه الدول، وفي سنة 1981 أمَّنت البنوك تكلفة تمويل مساوية في المجموع للعجز الجاري الإجمالي للدول النامية غير البترولية، واستمرت البنوك في الإقراض المباشر للدول النامية، إلا أنه في سنوات التسعينات انخفضت أهمية هذا الإقراض.
 - **القروض الرسمية:** قامت بعض الدول النامية بالاقتراض من المنظمات الرسمية كالبنك العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تفرض معدلات فائدة أقل مما هي عليه في الأسواق الدولية، مما يكسب المقترضين عوائد نتيجة اختلاف هذه الأسعار، وخلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية انخفضت أهمية التدفقات الرسمية بالنسبة لإجمالي التدفقات الدولية، على الرغم من بقائها سائدة في بعض الدول والتي من أهمها دول إفريقيا- جنوب الصحراء.
 - **الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** حيث أضحت هذه الاستثمارات ذات أهمية بالغة بعد الحرب العالمية الثانية، وارتفعت أهميتها بالنسبة للتدفقات الإجمالية وخاصة في الدول النامية التي كانت تعتمد في السابق على القروض التجارية والرسمية.
 - **استثمارات المحافظ:** انتشر هذا النوع من الاستثمارات بعد سنة 1990، وازداد بشدة في الدول المتقدمة من خلال شراء سندات تمويل الدول النامية، هذا الاتجاه يعود لقوى الخصخصة التي شهدتها

العديد من الدول، وانتشر هذا النوع في المؤسسات والشركات الخاصة وتركز على الشركات الكهربائية، الاتصالات والشركات البترولية، ثم انتقل هذا الشكل من الاستثمارات إلى الأسواق الصاعدة بسبب التحرير المالي.

3.1.3 مخاطر التمويل التقليدي العمومي:

تنطوي المشاريع العامة بصفة عامة على درجة عالية من المخاطر تتمثل في مخاطر الإنشاء والتشغيل المادية منها والفنية ناهيك عن المخاطر المالية والتقدم التكنولوجي.

- **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر التي تنجم عن تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، حيث أن المشاريع المنجزة في الدول النامية غالبا ما تستورد معداتها الرأسمالية وغير الرأسمالية وتدفع مقابلها عملة صعبة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المشروع، بالإضافة إلى المساوئ التي تترتب على الدين العام، كما يمكن أن ترتفع أسعار الفائدة بفعل المنافسة بين القطاع الخاص والعام الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد وحفظ معدلات الاستثمار. كما أن زيادة العبء الضريبي على الأفراد المجتمع نتيجة الاقتراض هذه الزيادة التي تصرف في نفقات خدمة الدين، وللأقتراض أيضا تبعات اقتصادية كلية كالتضخم وتدهور الانتاج المحلي نتيجة لانعكاسات هذه الأخيرة بعد زيادة الأسعار وانخفاض الطلب الكلي.
- **المخاطر الاقتصادية:** وهي المخاطر الناجمة عن انخفاض الطلب وما ينتج عنه من ضعف المددود المالي المتوقع لمثل هذه المشاريع أو عدم توفر الموارد والإمكانات اللازمة لإعادة الجدوى الاقتصادية منها.
- **المخاطر الفنية:** وهي المخاطر المترتبة عن مهارات تنفيذ المشروع ومستوى جودة مستلزمات بناء المشروع وعدم توافقها مع الأهداف المخطط لها من أجل استغلال هذا الاستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك، فينشأ عن ذلك مشروع غير مؤهل فنيا للاستغلال الأمثل.
- **المخاطر المادية:** هي تلك المخاطر التي قد تسبب في تلف المشروع كليا أو جزئيا وهذا يشكل عبء إضافيا في العوائد المحتملة ويحمل تكاليف إضافية ومن بينها كالحرائق والزلازل.

2.3 التمويل غير التقليدي للاستثمار في للبنى التحتية:

تم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل إثر تراجع أسعار البترول مما أثر سلبا على تمويل ميزانية التجهيز العامة وحجم النفقات على البنى التحتية على وجه الخصوص فأصبحت إشكالية تمويل القطاعات المختلفة للبنى التحتية في الدول النامية والجزائر خاصة تشكل تحديا حقيقيا ومقلقا وبالخصوص في تمويل الورشات الكبرى المنطلقة في قطاع الأشغال العمومية والسكك الحديدية والنقل ناهيك عن العجز المالي المتراكم لميزانية الدولة والجماعات المحلية التي بدأت تستنزف احتياطاتها المالية.

1.2.3 التمويل غير التقليدي في الجزائر:

سعت الحكومة الجزائرية من أجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي ووضخ وتوفير موارد مالية في الصندوق الوطني للاستثمار بإطلاق سلسلة من الاجراءات والبرامج المالية فتم تعديل القانون المتعلق بالنقد والقرض 11-03 حيث سمحت هذه التعديلات للبنك المركزي بإطلاق قرض وطني متوسط الأجل لشراء سندات الخزينة وما اصطلح عليه "بقرض الاستثمار من أجل دعم النمو"، وكان الهدف منه هو إمكانية تغطية عجز الموازنة في حدود 10%، فالتمويل غير التقليدي الذي يقصده به برنامج الحكومة هو الاعتماد أيضا على التمويل من خلال طباعة الأوراق النقدية بدون تغطية، وقد بين البرنامج أن التمويل غير التقليدي هو الذي يقوم على أساسه البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية مباشرة من أجل تمويل عجز ميزانية الدولة، وتمويل الدين العمومي الداخلي، وتوفير موارد مالية للصندوق الوطني للاستثمار. هذا الإجراء بالطرق الغير تقليدية في التمويل ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة على مشروع القانون الخاص به مرافقة إنجاز برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي حدد لها مجال زمني بـ5 سنوات وهدفين رئيسيين هما استعادتا توازن ميزانية الدولة و تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، حيث تمت المصادقة فعليا على هذا النظام من طرف مجلس الوزراء يوم 2017/09/06 وأدرج في الميزانية السنوية لعام 2018 (حساني.حسين. وآخرون، 2017، صفحة 4).

1.2.3 مخاطر التمويل غير التقليدي في الجزائر:

يتوقع العديد من خبراء الاقتصاد أن هذه السياسة المتبعة في الجزائر ستكون لها آثار متباينة ومختلفة

تماما عن النتائج المتوقعة وذلك لعدة أسباب أهمها:

- وجود اختلال كبير في هيكل ميزان المدفوعات، فالجزائر بلد مستورد لأغلب المواد الأولية والمنتجات المصنعة والشبه المصنعة التي تستخدم في بناء وإنجاز مشاريع البنى التحتية، وبحسب تقديرات صندوق النقد العربي فإن الجزائر ستسجل سنة 2018 عجز في ميزانيتها التجاري يقدر بأكثر من 15 مليار دولار وارتفاع كبير في معدلات التضخم سيتجاوز 7% معدلات نمو أقل من 3% (حساني. حسين. وآخرون، 2017، صفحة 5).

- الأسباب والدوافع المعلنة من طرف الحكومة الجزائرية بشأن الاجراءات والتدابير للتمويل الغير التقليدي والتي تصب في تمويل العجز الموازي غير حقيقية، والدافع الحقيقي وراء اللجوء لهذا النوع من التمويل هو ضخ أموال في حساب المؤسسات الموكلة لها بتنفيذ المشاريع المتوقفة بسبب تراجع أسعار البترول، لتحويلها إلى عملة صعبة موجهة لاستيراد المواد ومستلزمات إنجاز هذه المشاريع.

إن التضارب الكبير في الأهداف والآليات التنفيذية لهذا التمويل يقابلها مؤشرات الاقتصادية سلبية ستخرج حتما عن الهدف المسطر له، وهذا ما يولد آثار سلبية على ارتفاع حجم السيولة البنكية، انخفاض في معدل الفائدة، ارتفاع أسعار السلع الحقيقية، اضطرابات اجتماعية وسياسية.

بدأت الحكومة فعليا بالتخلي عن هذا النوع من التمويل خاصة ما شهدته الجزائر في الآونة الأخيرة من أحداث سياسية واجتماعية حيث ورد أول تصريح للحكومة على لسان وزير الاعلام والاتصال في الثلاثي الأخير من سنة 2019 بأن الحكومة ستتخلى عن طبع نقود جديدة مما يؤكد فشل هذا التمويل.

3.3. التمويل الحديث للاستثمار في للبنى التحتية:

يقصد التمويل الحديث هو الخروج من نظام التمويل التقليدي والغير التقليدي الذي كان يعتمد على التمويل العمومي للبنى التحتية، وهو النظام الذي تتولى فيه الدولة مسؤولية الانفاق من بناء وتشغيل وتمويل وترميم للمشاريع البنى التحتية وهي التي تتحمل لوحدها المخاطر الناجمة عنها. ولقد تطورت فكرة تخلي الدولة عن هذا النظام إثر تراجع أسعار النفط بالنسبة للدول النامية على غرار الجزائر. وأصبح التمويل الحديث للبنى التحتية يتجسد في ضرورة تدخل القطاع الخاص كطرف سواء عن طريق الخصخصة أو عن طريق الشراكة بمختلف الأساليب الحديثة كأسلوب البناء، التشغيل، التحويل BOT.

1.3.3 الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

تعتبر الشراكة أحد أشكال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع من خلالها القطاع العام توفير السلع والخدمات من خلال السماح للقطاع الخاص بدلا عنه (حاكمي، بوحفص، 2016)، يشير مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الأنشطة الاستثمارية التي يقوم بها القطاع الخاص بإنجاز مشاريع وإسداء خدمات في مجال البنى التحتية والمشاريع الكبرى التي جرت العادة أن يستثمر فيها القطاع العمومي (الهنداوي، 2010).

وبحسب بنك التنمية الآسيوي فإن مفهوم الشراكة يشير إلى العلاقة التعاقدية طويلة الاجل بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقام بشكل تقليدي من طرف القطاع العام.

1.3.3 مبادئ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يمكن حصر ثلاث مبادئ أساسية من أجل نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص هي:

- **الالتزام والتعهد:** وهو تحديد دور كل شريك بدقة في تنفيذ القرارات التنموية وإنجازها في ظل توفر مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له سلفا؛
- **الاستمرارية:** وهي اختيار الفترة الزمنية المناسبة والملائمة عند تنفيذ المشروعات، بمراعاة التغيرات السياسية المحتملة التي من الممكن أن تلغي هذه المشروعات ووضع إطار عام ومنهجية إدارية في ظل قوى السوق التي من شأنها التأثير على عملية الشراكة؛
- **الشفافية:** وهي وضع أساليب واضحة من كلا الشريكين تسهل التنسيق بينهما لتنفيذ الأهداف الموضوعية والتعامل بصدق مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة (المجدغانم، 2009، صفحة 10).

1.3.3 مبررات ودوافع الشراكة بين القطاع العام والخاص:

تتعدد مبررات ودوافع الشراكة بين القطاعين لعدة اعتبارات أهمها:

- عجز الحكومة على تحقيق التنمية بمفردها؛

- تخفيض تكلفة المشاريع والاستفادة من التغير التقني والاقتصادي المتسارع؛
- تزايد ضغوط المنافسة وانخفاض معدلات النمو؛
- تعدد المجالات والمشاريع التي يهتم القطاع العام بتنفيذها مما يزيد من عبء القطاع العام على توفير المزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما أن الشراكة تقلل من حدة المنافسة بين القطاعين؛
- ترشيد موارد التمويل المخصصة في إطار برامج التنمية الاجتماعية والمطالب المتزايدة بتحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف المرافق العمومية؛
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على ميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل وتزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات الصلة؛
- التوسع في اتخاذ القرارات الريادية خدمة للصالح العام وتحقيق عائد أعلى لرؤوس الأموال المستثمرة (محمد متولي، 2012، صفحة 6).

4.3 أوجه الاختلاف بين الخصخصة والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

الخصخصة تعني "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجار أو مشاركة أو بيع وشراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة" (شراي. وآخرون، 2005)، أما الشراكة فتعني تنازل القطاع الخاص عن أصول قام بتأسيسها للحكومة مقابل مزايا تغطي كلفة التأسيس وتضمن هامش ربح مرضي، هذا من أجل توفير منتجات أو خدمات معينة وبجودة أفضل وتكلفة أقل، وبالتالي فإن أهداف الخصخصة و الشراكة هي تقديم الخدمات التي كانت ضمن صلاحيات ومهام الدولة بجودة أعلى وتكلفة أقل.

أما أوجه الاختلاف فتكمن في أن الخصخصة تقوم فيها الدولة بالتخلي كلياً أو جزئياً عن أصولها لصالح القطاع الخاص بشكل نهائي مقابل عائد مالي إجمالي وحيد، بخلاف ما يحصل في عملية الشراكة حيث تقع مسؤولية بناء إنجاز المشروع وتشغيله وإدارته على القطاع الخاص لفترة محددة، ويتحمل فيها مختلف المخاطر التجارية، على أن يسلم المشروع وتؤول ملكيته إلى الدولة في نهاية الفترة المتفق عليها.

5.3 . تمويل الاستثمار في البنى التحتية بنظام BOT :

لقد لاقى هذا النظام أهمية كبيرة في الوقت المعاصر هذا لما يوفره من تحديث البنية التحتية وتسهيل عمليات الخوصصة المتعددة ويخفف العبء على الميزانية العامة للدولة وتحقيق أهداف التنمية بإشراك القطاع بشكل أكثر فعالية خاصة في دول العالم النامية التي لازالت تعاني من عبء إعادة الهيكلة وصعوبات في تمويل استثماراتها.

عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بأنه "شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة زمنية محددة أحد الاتحادات المالية تسمى 'شركة المشروع' امتيازاً لتنفيذ مشروع معين، على أن تقوم الشركة المذكورة بالبناء والتشغيل والإدارة لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحاً من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً على أن تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة بعد نهاية مدة الامتياز، وينشئ عادة المستثمرون والمقاولون الذين منحوا الامتياز من الحكومة لتنفيذ المشروع شركة لتحقيق هذا الغرض وتنتهي بانتهاء فترة امتيازه" (يوسف.محمود. وآخرون، 2008).

وتعرفه منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة على أنه "اصطلاح أو صياغة لاستخدام القطاع الخاص ليقوم بمشروعات التنمية الأساسية التي كانت من قبل حكراً على القطاع العام. فتمويل المشروع هو زاوية الأساس لمفهوم BOT (البشيرعبدالكريم، جوان 2015)، فنظام التمويل BOT هو اختصار لثلاثة كلمات هي B ، Build ، وتعني البناء والتشييد، O ، Operator ، والتي تعني التشغيل، T ، Transfer ، والتي تعني النقل والتسليم، وبالتالي فإن عقود BOT تعني تعهد الحكومة إلى شركة وطنية أو أجنبية بإنشاء مرفق عام أو مشروع يقدم خدمات عامة يحتاجها الجمهور كالطرق والمطارات، الكهرباء والطاقة والبتترول والاتصالات وغيرها، وذلك على حساب الشركة بحيث تقوم هذه الشركة بالمرحلة الأولى Build وهي الإنشاء أو البناء ثم تتولى هذه الشركة إدارة وتشغيل المشروع Operator بحيث يؤدي خدمات للجمهور المنتفعين وتحت إشراف ورقابة الجهة الإدارية المتعاقدة ثم تنقل الشركة ملكية المرفق أو المشروع إلى الدولة أو الجهة الإدارية المسماة في العقد Transfer (حمدي.معمر، 2017).

يمكن النظر إلى عقود BOT على أنها اتفاق بين القطاع العام والقطاع الخاص على بناء وتصميم وإنشاء مشروع من قبل القطاع الخاص الذي يقوم بتشغيله واستغلاله لصالحه تجارياً طيلة مدة التعاقد الذي

يسمح له بتعويض التكاليف المنفقة في المشروع وتحقيق معدلات ربح مرضية، على أن تؤول ملكية المشروع أو المرفق في نهاية العقد إلى القطاع العام.

4. تجارب الدولية: تجربة الجزائر في تمويل مشروعات البنى التحتية:

لقي نظام التمويل BOT اهتمام عديد الدول حيث رأت فيه المخرج في مواجهة عدة مشاكل متعلقة بتقديم خدمات عامة مخرجاتها البنى التحتية كمشاكل توفير المياه والنقل، والجزائر من بين هذه الدول التي طبقت صيغ مماثلة لتجربة BOT كالمشاركة بالامتياز.

1.4 أهم التجارب الدولية في تمويل مشروعات البنى التحتية:

ستتطرق أهم التجارب والنماذج العلمية المطبقة في إطار نظام BOT ونذكر من أهمها:

1.1.4 نموذج نفق المانش بين فرنسا وبريطانيا:

نفق المانش هو النفق الذي يقع تحت بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا، حيث يعتبر هذا المشروع من أقدم المشاريع التي تمت إقامتها وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية الممول من طرف القطاع الخاص من جانب كلا البلدين وأنشأت إثر هذه الشراكة شركة المشروع "أوروتانال «Eurotunnel» وهي شركة مكونة من عشر شركات، قدرت تكاليف المشروع 19 مليار دولار أمريكي، مدة الامتياز 55 سنة تنقضي بحلول سنة 2042 كانت مساهمة الشركة ب19% حصلت على قروض ب81% من 208 بنك وتأخر انهاء المشروع بعامين وكانت فترة إنجازها ما بين 1987 و1992.

2.1.4 التجربة الاسترالية:

تعد من أهم النماذج المطبقة في أستراليا وما أنجز في ولاية فيكتوريا، حيث سعت هذه الولاية إلى اللجوء إلى هذا النوع من أساليب التمويل لمواجهة العجز الكبير في ميزانيتها منذ بداية التسعينيات حيث بدأت في تقليص دور القطاع العام على حساب القطاع الخاص في الاستثمار في البنى التحتية. ومن أهمها ما تم في:

مدينة "ملبورن" حيث تم الاتفاق بين حكومة الولاية وشركة "ترانسيرين" للطرق المحدودة الأسترالية على بناء الطرق السريعة في المدينة وتشغيلها لمدة 34 سنة، حيث قدرت كلفة المشروع بـ 2 مليار دولار استرالي.

"مستشفى لاتروب ريجنال (TROBE REGIONAL HOSPITAL)" بمدينة لاتروب بولاية فيكتوريا من قبل شركة الإنجاز "AUSTRALIAN HOSPITAL CARE LIMITED" وقد قدرة كلفة المشروع 50 مليون دولار استرالي بقدر استيعاب إجمالية 256 سرير مجهز بأحدث المعدات والتجهيزات الطبية.

ملعب استراليا الشهير "ANZ Stadium" بمدينة سيدني شركة الإنجاز "staduim australia group itd" قدرة تكلفة إنجازه 690 مليون دولار استرالي بسعة 83500 مقعد بعقد بناء وتشغيل لمدة 20 سنة تم افتتاحه عام 1999.

3.1.4 نموذج محطة "Pation" لتوليد الكهرباء في أندونيسيا:

عقد اتفاق بين الحكومة الإندونيسية وشركة PT Pation Company على إقامة محطة توليد الكهرباء في شرق "جاوة" بإندونيسيا بتكلفة تقدر بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، 700 مليون تمويل خاص من الشركة والباقي عن طريق الاقتراض من البنوك مع فترة امتياز 30 سنة.

4.1.4 نموذج محطة "شاجيوب" الصينية لتوليد الكهرباء:

لقد تم إنجاز مشروع "شاجيوب" لتوليد الكهرباء من طرف شركة "شيترون" الصينية بتكلفة قدرة بـ 512 مليون دولار أمريكي والفريد في هذا النموذج هو أن الشراكة في إطار نظام BOT تمت إبرام العقد مع الإدارة المحلية "اليونيدو" بالتنسيق مع الإدارة المركزية (محمدصالح، 2014).

4.1.4 نموذج شبكات المياه والصرف الصحي بالأرجنتين:

لقد تفاقمت مشاكل العجز في توفير المياه وارتفاع أسعارها بالأرجنتين حتى عام 1993، فتم تحويل استغلال هذه الشبكة إلى القطاع الخاص بعقد مدته 30 سنة قامت الشركة صاحبة الاستغلال بـ تزويد أكثر من 600 ألف مواطن جديد وخفض تسعيرة المياه بنسبة 27% وقضت على العجز في التزود بالمياه كما رفعت من نسبة التزود بالمياه إلى 26% وفي المقابل زادت إيرادات الشركة من 216 إلى 293 مليون دولار أمريكي بنسبة 35% وكل هذه الإنجازات تمت في سنة واحدة هي عام 1994 أي بعد عام فقط من تسليم المشروع (بوزيان.بوزيد، 2016)، وهذا نموذج جد ناجح وجب التعلم منه خاصة

الدول النامية والجزائر بالخصوص خاصة وأن مشكل المياه وتسعيرتها مشكل لم يلقى الحل النهائي و المرضي إلى يومنا هذا.

2.4 التجربة الجزائرية في تمويل مشروعات البنى التحتية بنظام BOT:

اعتمدت الجزائر في تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص غالبا على أسلوب الامتياز، الذي يعتبر أقدم أشكال الشراكة بموجبه يقوم القطاع الخاص ببناء وتصميم مشروع معين وتشغيله خلال فترة يطلق عليها فترة الامتياز واقتصر هذا النوع من التمويل على المشروعات التجارية الخاصة حيث لم ترقى إلى مشاريع البنى التحتية التي لازالت من صلب مسؤوليات الدولة واكتفت بما هو ربحي بحت دون النظر إلى نوع الخدمة المقدمة، وذلك لعدة اعتبارات كنقص الخبرة والكفاءة اللازمة لدى الشركات الوطنية، وضعف الجهاز المالي والبنكي لمواكبة هذا التمويل، غياب إطار قانون واضح يحدد العلاقة بدقة بين الأطراف المشاركة، غياب الكفاءة الإدارية للمرافقة والمتابعة والمراقبة لهذا النوع من المشروعات، صعوبة تكيف النظام الضريبي مع متطلبات مداخيل هذه المشروعات التي تقتضي تحويل جزء من الضرائب والرسوم وتحديد بها بدقة، العمل بقاعدة 49/51% صعبت التمويل الأجنبي صاحب الرؤوس الأموال الكبيرة والكفاءة في دخول في هذا النوع من المشاريع على الأقل في الوقت الراهن.

لكن ورغم ذلك لم يمنع هذه الصعوبات من دخول شركاء أجنب في بعض المشاريع الكبرى على غرار مشروع «ميناء الوسط» فريد من نوعه والأول في الجزائر.

1.2.4 نموذج مشروع ميناء الوسط وفق عقود BOT:

بدأت الجزائر العمل على إنجاز اضخم ميناء بوسط البلاد تحديدا بمنطقة "شرشال" منطقة " الحمدانية" ولاية تيبازة 50 كلم غرب العاصمة، وقد تم فعليا التوقيع على بروتوكول بين المجمع العمومي الوطني للخدمات المينائية بالشراكة مع مجموعتين صينيتين "سي أس سي أو سي"، لإنجاز أكبر ميناء في الجزائر بقيمة إجمالية قدرة 3.2 مليار دولار أمريكي وفق قاعد 49/51 % ، يجوز "المجمع الوطني للخدمات المينائية" على حصة 51% والشركة الصينية "سي أس سي أو سي" 49% من الحصة الاجمالية وهي المكلفة بأشغال الدراسة البناء ووضع إطار التشغيل والتسيير للميناء، على أن تستغرق مدة إنجاز المشروع 7 سنوات، مع إمكانية المشروع الاستفادة من قروض ميسرة طويل المدى من الحكومة الصينية،

على أن يوضع حيز الخدمة على مراحل، المرحلة الأولى بعد 4 سنوات من انطلاق المشروع مع دخول "موانئ شانغهاي" تسيير الميناء خلال المدة التعاقدية.

5. خاتمة:

يلقى الاستثمار في البنى التحتية أهمية كبيرة في الوقت الراهن وبخاص من طرف الدول النامية على غرار الجزائر باعتباره أحد الركائز المهمة في الاقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية من خلال ما يستقطبه من الاستثمارات المحلية والأجنبية وما يوفره من يد عاملة وتنشيط الاقتصاد على العموم.

من هذا المنطلق تسعى الجزائر إلى تنويع مصادر تمويلها ورفع التحدي الكبير بمواجهة تقلبات أسعار البترول الذي ما زلت إيراداته تمول البنى التحتية حيث أصبحت أكثر من ضرورة البحث على بدائل أكثر نجاعة بغض النظر عن تعدد أشكالها بدا باستخدام المصادر التقليدية أو غير التقليدية وصولا إلى مصادر التمويل المعاصرة المتمثلة أساسا في صيغ الشراكة مع القطاع الخاص و الاستثمار ضمن نظام BOT والعمل الجاد على تفعيل آليات تطبيقها بما يتوافق وخصوصيات الاقتصاد الجزائري ولو على مراحل لكن بنظرة استشرافية وتخطيط هادف، وتوفير بيئة ملائمة التي تستلزم ما يلي:

- توفير مناخ تنظيمي وتشريع واضح وعادل في توزيع المخاطر والحوافز؛
- تأهيل الأفراد في الأجهزة الادارية وزيادة وعيهم بالرهانات الاقتصادية والمتطلبات للتمثيل الأنجع لاهتمامات المجتمع؛
- تشجيع المبادرة والكفاءات الوطنية وفتح مجال تشاركي للدراسة وتحسين الوعي العام بأهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص في بناء وتشغيل المرافق العامة المشروعات البنى التحتية؛
- وضع إطار دقيق لشكل وحجم الاعانات الضريبية والشبه الضريبية ومفهوم دقيق المنافع المباشرة وغير المباشرة لأصحاب المشروع؛
- دراسة عميقة ودقيقة لمختلف العقبات الاستثمارية وتذليلها بما يسمح من تحقيق الأهداف الاقتصادية دون التأثير على باقي المكتسبات المحققة بما فيها الاجتماعية.

6. المراجع:

المؤلفات:

- أجمد غانم، "الشراكة القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية"، شركة النخبة للاستثمارات الادارية، فلسطين، 2009؛
- أمين السيد أحمد لطفي، "تقييم المشروعات الاستثمارية باستخدام مونت كارلو للمحاكات"، الإسكندرية-مصر: الدار الجامعية، 2006؛
- حامد عبد المجيد، دراز سمير ابراهيم أيوب، "مبادئ المالية العامة- القسم الأول". الاسكندرية-مصر: الدار الجامعية، 2002؛
- ذكور محمد محمد متولي، "دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية". مصر: ادارة البحوث والتمويل-وزارة المالية، 2012؛
- سالم قاسم. النعيمي، "الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت". القاهرة-مصر: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005؛
- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة. بيروت-لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى، 2008؛
- علي لطفي، "التخطيط الاقتصادي. القاهرة-مصر: المطبعة الكمالية، 1973؛
- فوزي عطوي، "المالية العامة". بيروت لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003؛
- مروان شموط كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، القاهرة-مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2006.

المقالات:

- بابا عبد القادر نسمن فطيمة، "أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية"، مجلة البشائر الاقتصادية، 06 سبتمبر 2016؛ ص118؛
- بوزيان بوزيد، "نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية *BOT* كآلية لتمويل مشاريع البنية التحتية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية العدد 16 البلدية ، (2016)، ص232؛

- حاكمي بوحفص، "الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالإشارة الى حالة الجزائر"، مجلة رماح البحوث والدراسات ا-دار المنظومة، 2016، ص 424؛
- عفيف الهنداوي، "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، (2010)، ص7؛
- محمد داغر علي، محمد علي، "الانفاق العام على مشروعات البنى التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2010، ص115؛
- محمد صلاح، البشير عبد الكريم، "أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية-تجارب دولية وعربية مختارة-". مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة العدد 17، جوان 2015 ، 178؛
- محمد صلاح، "السياسات العمومية الحديثة لبناء وتحديث البنية التحتية-مشروعات BOT نموذجاً"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاجتماعية العدد 12، 2014، ص141؛
- مصطفى محمد العبد الله عبد العزيز شرابي وآخرون، "الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية". بحوث الندوة الفكرية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 47؛
- يوسف محمود وآخرون، "نظام البناء التشغيل والتحويل bot". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 30، سورية، (2008)، ص 180.

المدخلات:

- حساني حسين وآخرون، "تحديات التمويل الغير التقليدي في البنى التحتية في الجزائر". الملتقى الدولي الثالث عشر حول "استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"، 05-06 نوفمبر 2017، صفحة 04؛
- حمدي معمر، ف. ص، "نظام BOT كآلية لتمويل البنية التحتية حالة مشروع ميناء الوسط في الجزائر". الملتقى الدولي الثالث عشر حول "استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"، 2017، بالشلف :جامعة حسيبة بن بوعلي، ص4؛

- عبد القادر قديد، "دور المنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي على المدى البعيد". الملتقى الدولي الجزائر 50 سنة من التجارب التنموية ممارسات الدولة والمجتمع، 8-9 ديسمبر، 2012، ص 3؛
- فلاق صليحة حمدي معمر، "نظام BOT كآلية لتمويل البنية التحتية حالة مشروع مناء الوسط في الجزائر". الملتقى الدولي الثالث عشر حول "استراتيجية تمويل الاستثمار في البنى التحتية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة"، 2017، بالشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

تقارير:

- البنك الدولي. (جوان 1994). تقرير عن التنمية في العالم-البنية التحتية من أجل التنمية الدولية. واشنطن: الطبعة الاولى.
- المجلس الاقتصادي للتنمية إعمار. (2008). ملخص تقرير البنية التحتية التي تحتاجها التجارة الفلسطينية. فلسطين: نشرات المجلس.

مواقع الأنترنت:

- سليمان القطاوي، (2019/09/22)، "البنية الأساسية ودورها في التنمية السياحية".
<https://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/bonyaa.pdf>

باللغة الأجنبية:

- *Obstfld. Maurice, K. (2001). Economie Internationale. usa : deboeck univercité 3 édition.*